Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (4): 55-71
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.4.5

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring the liquidity of a number of private commercial banks and its impact on financial stability

Fahd F. Awadh*, Jamal H. Mohammed
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The research focused on studying the impact degree of liquidity as one of the financial strength indicators on the financial stability to a number of private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2012-2021). The research aimed to measure the impact of liquidity indicator on the financial stability of banks. The research problem started from a major question: Does liquidity have an impact on the financial stability of the banks selected in the study sample? The research also started with one main hypothesis that there is a significant influence relationship between liquidity and financial stability. The researchers reached a number of conclusions, the most important of them was the existence of A positively significant relationship between liquidity as an independent variable on the financial stability indicator (Z_SCORE) as a dependent variable. And the researchers recommended the need to reduce the capital adequacy of the research sample banks, And commitment with the ratio that approved by the Central Bank of Iraq amounting to 30%,. Although it is an good signal, but it leads to accumulation funds in the bank's vaults and withholding them from investment, which leads to decrease the profitability.

Keywords:
Liquidity, Financial Stability, Z-SCORE

Article history:
Received 18 Apr. 2023
Accepted 20 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fahd F. Awadh
College of Administration and Economics, Tikrit University

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (4): 55-71
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.4.5

قياس سيولة عدد من المصارف التجارية الخاصة وأثرها في الاستقرار المالي

فهد فرحان عوض **جمال هداش محمد**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

ركز البحث على دراسة درجة تأثير السيولة كأحد مؤشرات القوة المالية على الاستقرار المالي الخاص لعدد من المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2012-2021)، فهدف البحث الى قياس أثر مؤشر السيولة على الاستقرار المالي للمصارف، وانطلقت مشكلة البحث من سؤال رئيسي هو: هل تؤثر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف المختارة عينة البحث ؟، كما انطلق البحث بفرضية رئيسية واحدة مفادها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين السيولة على الاستقرار المالي، وتوصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين السيولة كمتغير مستقل على مؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) كمتغير تابع، وأوصى الباحثان بضرورة تخفيض السيولة للمصارف عينة البحث والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة 30%، وبالرغم من كونها مؤشر جيد، إلا أنها تؤدي إلى تكدس الأموال في خزائن المصرف وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدنية الربحية.

الكلمات المفتاحية: مؤشر السيولة، الاستقرار المالي، Z-SCORE.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي العراقي محوراً شديد الاهمية في الحياة الاقتصادية، لكونه القطاع الأكثر حساسية تجاه المتغيرات الاقتصادية فضلا عن كونه عنصرا رئيسيا في توطيد الثقة بين أفراد المجتمع والدولة بما تقتضي الحالة إلى ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد بدورها على احتواء وجذب الأموال الفائضة وتوجيهها نحو القطاعات التي بحاجة لهذه الأموال للحصول على التمويل اللازم لمباشرة نشاطها الاقتصادي، فضلا عن تقديم مختلف الخدمات المصرفية، وهذا يؤكد حاجة القطاع المصرفي للرقابة بهدف الحفاظ على قوة المركز المالي للمصارف وبالتالي حماية أموال المودعين والمساهمين على حدٍ سواء للوصول إلى سلامة تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بالشكل المناسب، والقدرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في أطار القوانين والتعليمات السارية والتي تمكّن المصارف من توظيف وإدارة موجوداتها ومطالبها بكفاءة وتجعل لها ملاءة مالية وقدرة عالية على مواجهة متطلبات السيولة مع تحجيم حجم المخاطرة إلى حدها الأدنى، وانطلاقاً من أهمية السيولة ودورها الفاعل في العمل المصرفي، فلابد من وجود إدارة ذات كفاءة عالية تستطيع الموازنة بين مستوى السيولة المطلوبة في العمل اليومي وبين ما يتم الاحتفاظ به لتحقيق أفضل عائد وبدرجة مخاطرة معقولة.

المحور الأول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: بهدف حماية حقوق المودعين والمساهمين ومواجهة الازمات المالية التي قد تتعرض لها المصارف، يتوجب على المصارف كافة تحقيق نسب جيدة من مؤشر السيولة بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار المالي. وتتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيسي مفاده: (هل تؤثر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف المختارة عينة البحث؟)

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث بالآتي:

1. التطرق الى موضوع السيولة والاستقرار المالي، واللذان يعدان من أحدث المواضيع التي أصبحت محط الاهتمام للعديد من المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية، نتيجة العولمة والتحرر المالي.
2. تسليط الضوء على أحدث المقاييس المالية المستخدمة في قياس السيولة والاستقرار المالي.
3. لهذ البحث أهمية كبيرة بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي، وذلك من خلال الاستنتاجات التي خرج بها البحث وتوصياته، والتي يمكن بدورها ان تفيد بشكل كبير أدارات المصارف كافة في اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية.

ثالثاً. أهداف البحث: سعى البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف، وكما يأتي:

1. تحليل مؤشر السيولة للمصارف المختارة عينة البحث.
2. تحليل الاستقرار المالي.
3. تحديد أيً من المصارف هو المصرف الأكثر سيولة والأكثر استقراراً.

رابعاً. فرضيات البحث: تم صياغة فرضية البحث على النحو الآتي:

وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للسيولة على الاستقرار المالي.

خامساً. مجتمع وعينة البحث: تكوّن مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي، وتكوّنت عينة البحث القصدية من (5) مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2012-2021)، ويوضح الجدول الآتي المصارف المختارة كعينة للبحث:

الجدول (1): المصارف المختارة عينة البحث

المصرف	سنة تأسيسه	رأس المال
مصرف بغداد	1992	250 مليار دينار عراقي
مصرف الاستثمار العراقي	1993	250 مليار دينار عراقي
المصرف الأهلي العراقي	1995	250 مليار دينار عراقي
مصرف الاتحاد العراقي	2002	250 مليار دينار عراقي
مصرف المنصور للاستثمار	2005	250 مليار دينار عراقي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2012-2021).

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً. السيولة:

1. مفهوم السيولة: هنالك الكثير من التعاريف التي توضح مفهوم السيولة بشكل عام، فالسيولة تعني قدرة الموجود في التحول إلى نقد سائل بأسرع وقت وبأقل تكلفة، أو هي قدرة الموجود في التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة مقارنته بتكلفة الشراء الأصلية (المطيري والاسدي، 104:2016). أما فيما يتعلق بسيولة الجهاز المصرفي (السيولة المصرفية) فتعني قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته نقداً وقدرته على الاستجابة لطلبات منح الائتمان أو قدرته على منح قروض جديدة، مما يعني أن يتوفر نقد سائل بحوزة المصرف أو إمكانية الحصول على النقد عن طريق تسييل بعض موجوداته، إذ تحيط بالسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي (التوقيت) أي السرعة في تحويل الموجود إلى نقد، و(المخاطرة) أي احتمالية انخفاض قيمة الموجود المطلوب تسييله، و(الكلفة) أي التضحية المالية أو الخسارة التي قد تتواجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد (دردور وخوالدي، 2020: 15).

2. **أهمية السيولة:** للسيولة أهمية كبير، وكما هو موضح بالآتي: (الرباطي والحداد، 2015: 9):

أ. تشكل تعزيزاً للثقة لكلاً من المقترضين والمودعين والتأكيد على القدرة في الاستجابة لجميع طلباتهم.

ب. ان وجود القدر الكافي من السيولة تمكن المصرف من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من الغير سواءً كان من المصارف الاخرى أو من البنك المركزي.

ج. تحقق السيولة هدف الأمان والحماية.

د. تجنب السيولة مسألة البيع الجبري لبعض الموجودات وما قد يرتبط بها من سلبيات.

3. **آليات إدارة السيولة المصرفية:** هناك العديد من الآليات التي تمكّن المصارف التجارية من الحصول على السيولة الكافية ومنه (توفيق، 2014: 26):

أ. جذب الودائع: إذ تسعى المصارف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع وخصوصاً الودائع طويلة الاجل، فكلما كانت الودائع أطول أجلاً كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للمصرف من حيث القدرة على إدارة السيولة والسداد.

ب. التعامل بالأوراق المالية، كبيع وشراء الأسهم والسندات.

ج. التسنيد: هو بمثابة تحويل القروض الى سندات (أوراق مالية) قابلة للتداول في الأسواق المالية.

د. التعامل بالقروض الليلية: فيما بين المصارف والتي تكون لمدة ليلة واحدة وبسعر الفائدة السائد في السوق.

4. **مقياس السيولة المصرفية:**

أ. **نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة (نسبة التداول):** وهي من أهم المقاييس المستخدمة في قياس السيولة المصرفية وذلك لإمكانيتها في بيان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة مع ضمان استمرار نشاط المصرف، كما انها تعد هامش الأمان للمصرف عن طريق قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة، وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر جيد لسيولة المصرف، كما أن البنك المركزي قد حدد هذه النسبة بـ (30%) كحد أدنى لسيولة المصرف (الآمام والخزعلي، 119:2017). ويمكن احتساب السيولة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

نسبة الموجودات المتداولة الى إجمالي الموجودات: وهي من أهم المقاييس المستخدمة في قياس السيولة المصرفية، وذلك لكونها تظهر الأهمية النسبية للموجودات المتداولة(السائلة) بالنسبة إلى مجموع موجودات المصرف، وتعكس هذه النسبة أيضاً قدرة المصرف على سداد التزاماته، كما تشير هذه النسبة إلى مقدار السيولة المصرفية، أي المقدار الكلي للسيولة التي يحتفظ بها المصرف، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على تحلي المصرف بدرجة سيولة عالية تعكس قدرته على سداد جميع التزاماته، وبنفس الوقت يدل على حجز المصرف للأموال وعدم توجيهها إلى الاستثمار (فاعور، 2019: 35-36). ويمكن احتساب السيولة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الموجودات المتداولة الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ثانياً: الاستقرار المالي: -

1. **مفهوم الاستقرار المالي:** من أجل أن تقوم المصارف بدورها الفعال في الحياة الاقتصادية، كان من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي مستقر وقادر على تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية لمباشرتها في مختلف اعمالها على اختلاف أنواعها، ومن الضروري أيضا إخضاع القطاع المصرفي لعمليات الرقابة بهدف الحفاظ على قوة المراكز المالية للمصارف والوصول إلى قطاع مصرفي مستقر وقادر على الحفاظ على أموال المودعين والمستثمرين وحقوقهم، وقادر على ممارسة دور الوساطة المالية على أكمل وجه سواء ي الظروف العادية وغير العادية (ياسمينة، وتركية، 2020: 39-40). ويمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يكون فيها القطاع المصرفي قادراً على الصمود أمام الصدمات المالية من خلال تجنبها أو امتصاص آثارها السلبية بكفاءة عالية دون أن يؤدي إلى تعطيل أو تقليل دور الوساطة المالية.
2. **أهمية الاستقرار المالي:** يحقق الاستقرار المالي أهمية كبيرة لنمو اقتصادات الدول وكما يأتي (الخزرجي والاعرجي، 2020: 329):

أ. إن عدم قدرة القطاع المصرفي على امتصاصه للصدمات والاضطرابات التي يتعرض إليها سيعرقل ذلك من دور الوساطة المالية ومن ثم يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي للدول وحدوث حالات الانكماش وارتفاع معدلات البطالة.

ب. إن البلد الذي يواجه حالة عدم الاستقرار المالي يمكن أن ينتهي به الأمر بدوامة انكماشية كما حدث في الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين والأزمة العالمية 2008، وذلك للدور الكبير الذي يقدمه القطاع المصرفي من خدمات أساسية لمختلف الشركات والصناعات وبالتالي له أهمية كبيرة في نمو عجلة الاقتصاد وازدهاره.

ج. اثبتت الدراسات بأن أي هزة تصيب القطاع المصرفي بشكل خاص تتبعها العديد من الهزات يمكن أن تقود إلى وقوع أزمة مالية.

3. **أهداف الاستقرار المالي:** يهدف الاستقرار المالي إلى تحقيق أهداف عدة، تتمثل بالآتي: (Morgan & Pontines, 2014: 3):

أ. يهدف الاستقرار المالي إلى خلق جهاز مصرفي قادر على مواجهة الأزمات المالية.

ب. يهدف الاستقرار المالي الى تطوير النظام المالي بجميع مكوناته.

ج. يساهم الاستقرار المالي باستقرار المالية العامة للدولة، من حيق تسهيله في انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي.

د. يساهم الاستقرار المالي في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني.

ه. يساهم الاستقرار المالي في تطبيق أفضل الممارسات المالية والمصرفية.

4. **متطلبات الوصول الى الاستقرار المالي:** هنالك متطلبات عدة للوصول إلى الاستقرار المالي، والمتمثلة بالآتي (يوسف، 2021: 163):

أ. وجود قطاع مصرفي ذو قدرة عالية على إدارة المخاطر.

ب. وجوب تمتع المصارف برؤوس أموال عالية تمكنها من تجنب الازمات التي قد تتعرض إليها.

ج. وجود إدارة مصرفية ذات كفاءة وفاعلية عالية في وضع مختلف السياسات لإدارة الموجودات والمطلوبات دون الحاجة للجوء إلى الغير.

5. مقياس الاستقرار المالي: تم قياس الاستقرار المالي عن طريق النموذج الكمي (Z-SCORE)، وذلك لكون هذا المقياس الأكثر حداثةً في قياس الاستقرار المالي لقطاع المصارف (غصان وقندوز، 2021: 8) و(Arifin et al., 2021: 254)، ويمكن احتساب الاستقرار المالي وفق المعادلة الآتية:

$$Z=\frac{ROA+E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث:

(Z): تشير إلى مستوى الاستقرار المالي.

(ROA): تشير إلى العائد على الموجودات.

(E=Equity): تشير إلى حقوق الملكية.

(A=Assets): تشير إلى الموجودات.

(σROA): تشير إلى الانحراف المعياري للعائد على الموجودات.

حيث يقسم النموذج الكمي Z-SCORE المصارف على ثلاثة أقسام، وكالآتي (يوسف، 2021: 171):

أ- مصارف مستقرة وناجحة اذا كانت قيمة Zأكبر أو تساوي 2.99

ب- مصارف يصعب الحكم على استقرارها إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99

ت- مصارف غير مستقرة وفاشلة إذا كانت قيمة Zأقل من 1.81

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

بعد التطرق إلى السيولة والاستقرار المالي في الجانب النظري، سيتم تحليل النتائج ومناقشتها وفق التحليل المالي والقياسي للمصارف عينة البحث والمتمثلة بـ (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف المنصور للاستثمار) وللمدة الزمنية (2012-2021)، وكالآتي: -

أولاً: التحليل المالي للسيولة: -

1. التحليل المالي لنسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة:

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تغطية متطلباته المتداولة عن طريق موجوداته المتداولة، إذ إن ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة المصرف على مواجهة كافة التزاماته قصيرة الأجل، وتم قياس السيولة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

ومن خلال استخدام التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف عينة الدراسة، يظهر الجدول رقم (2) نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة كما يأتي:

الجدول (2): نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (%)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	115.00	139.63	181.56	122.06	253.70
2013	115.91	151.24	142.77	171.01	153.04
2014	115.31	196.90	170.47	158.35	144.94
2015	116.56	197.86	186.43	164.31	134.70
2016	113.66	182.74	193.15	165.38	132.49
2017	115.58	183.37	184.43	173.37	125.68
2018	126.28	174.71	189.09	182.47	121.35
2019	125.94	157.89	219.87	210.18	121.10
2020	119.49	184.89	96.66	205.73	125.91
2021	120.17	181.27	117.57	205.87	160.41

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2012-2021).

يتضح من الجدول رقم (2):

- ❖ إن المصارف المختارة عينة الدراسة تحتفظ بسيولة مرتفعة، تفوق بكثير عن المعيار المحدد بـ (30%) والصادر عن البنك المركزي العراقي كحد أدنى لنسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة، وهذا يدل على متانة وقوة مؤشر السيولة المصرفية مقاساً بنسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة للمصارف عينة الدراسة، والذي يعبر عن القدرة العالية للمصارف على الوفاء بجميع الالتزامات المالية قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة، فضلاً عن تلبية سحوبات المودعين وضمان الاستمرار في منح الائتمان لطالبيه.
- ❖ حقق مصرف المنصور للاستثمار أعلى نسبة من مؤشر السيولة من بين المصارف عينة الدراسة ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (253.70%) لسنة (2012)، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بجميع الالتزامات المالية قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة، فضلاً عن تلبية سحوبات المودعين وضمان الاستمرار في منح الائتمان لطالبيه.
- ❖ حقق المصرف الأهلي العراقي أدنى نسبة من مؤشر السيولة من بين المصارف عينة الدراسة ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (96.66%) لسنة (2020)، وبالرغم من تفوقها عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي، إلا أنها تعد نسبة غير جيدة مقارنةً بباقي المصارف عينة الدراسة مما يشير إلى ضعف تخطيط إدارة المصرف للسيولة وارتفاع احتمالية التعرض لأزمة سيولة، فضلا عن انخفاض حجم الموجودات المتداولة مقارنته بالمطلوبات المتداولة.
- ❖ تراوح مؤشر السيولة مقاساً بنسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة للمصارف عينة الدراسة بين (253.70%) و(96.66%)، مما يشير إلى اهتمام واضح للمصارف عينة الدراسة وللمدة (2012-2021)، بالاحتفاظ بنسب جيدة من مؤشر السيولة بهدف الوفاء بجميع الالتزامات المالية قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة، فضلاً عن تلبية سحوبات المودعين وضمان الاستمرار في منح الائتمان لطالبيه، فضلا عن تجنب مخاطر السيولة.

2. **التحليل المالي لنسبة الموجودات المتداولة الى إجمالي الموجودات:** تشير هذه النسبة إلى أهمية الموجودات المتداولة بالنسبة إلى اجمالي موجودات المصرف، كما وتعد من أكثر نسب السيولة استخداماً في التعرف على قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته، حيث أن ارتفاع هذه النسبة تدل على تحلي المصرف بسيولة عالية، إلا أنها تدل في الوقت نفسه على تكديس الأموال لدى المصرف وعدم توجيهها نحو الاستثمار أي تخفيض الربحية (فاعور، 2019: 36).

تم قياس مؤشر السيولة من خلال من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الموجودات المتداولة الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ومن خلال استخدام التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف عينة الدراسة، يظهر الجدول رقم (3) الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات كما يأتي:

الجدول (3): الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات (%)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	96.67	95.87	98.24	98.16	97.81
2013	96.78	97.10	98.41	96.49	98.71
2014	96.86	96.89	97.57	97.01	98.69
2015	96.36	96.99	95.82	96.17	98.55
2016	86.88	91.09	97.10	96.85	97.99
2017	86.22	92.89	97.18	96.60	97.98
2018	96.03	93.24	96.35	95.64	98.08
2019	95.52	96.55	95.95	95.07	97.92
2020	96.05	97.30	96.66	95.15	97.69
2021	96.05	97.78	97.18	95.13	96.04

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2012-2021).

يتضح من الجدول رقم (3):

- إن المصارف المختارة عينة الدراسة تحتفظ بسيولة مرتفعة، تفوق بكثير عن المعيار المحدد بـ (30%) والصادر عن البنك المركزي العراقي كحد أدنى لنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات، وهذا يدل على متانة وقوة مؤشر السيولة المصرفية مقاساً بنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة، والذي يعبر عن القدرة العالية للمصارف على الوفاء بجميع الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية، فضلاً عن تلبية سحوبات المودعين وضمان الاستمرار في منح الائتمان لطالبيه، وامتصاص او تجنب أزمات السيولة.
- حقق مصرف المنصور للاستثمار أعلى نسبة من مؤشر السيولة من بين المصارف عينة الدراسة ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (98,71%) لسنة (2013)، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بجميع الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية، فضلاً عن تلبية سحوبات المودعين وضمان الاستمرار في منح الائتمان لطالبيه.

- حقق مصرف بغداد أدنى نسبة من مؤشر السيولة من بين المصارف عينة الدراسة ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (86,22%) لسنة (2017)، وبالرغم من تفوقها عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي، إلا انها تعد نسبة غير جيدة مقارنةً بباقي المصارف عينة الدراسة مما يشير إلى ضعف تخطيط إدارة المصرف للسيولة وارتفاع احتمالية التعرض لأزمة سيولة، فضلا عن انخفاض حجم الموجودات المتداولة مقارنته بإجمالي الموجودات.
- تراوح مؤشر السيولة مقاساً بنسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة بين (98,71%) و (86,22%)، مما يشير إلى اهتمام واضح للمصارف عينة الدراسة وللمدة (2012-2021)، بالاحتفاظ بنسب جيدة من مؤشر السيولة بهدف الوفاء بجميع الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية، فضلاً عن تلبية سحوبات المودعين وضمان الاستمرار في منح الائتمان لطالبيه، فضلا عن تجنب مخاطر السيولة

ثانياً. التحليل المالي للاستقرار المالي:

1. **التحليل المالي لنسبة العائد على الموجودات ROA:** تشير هذه النسبة إلى نجاح المصارف وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال استثمارها لموجوداتها توجيهها نحو الاستثمارات الأكثر ربحية (الحمداني وآخرون، 2020: 15).ويمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ومن خلال التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف المبحوثة، يظهر الجدول رقم (4) العائد على الموجودات ROA كأحد مؤشرات الربحية، وكما يأتي:

الجدول (4): العائد على الموجودات ROA(%)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	1.93	0.37	4.57	2.92	2.86
2013	1.82	5.15	2.56	8.70	3.20
2014	1.52	5.17	1.13	2.03	1.91
2015	0.37	3.17	0.43	-0.12	1.84
2016	1.69	1.76	4.06	0.01	1.17
2017	0.68	0.70	0.49	0.02	1.01
2018	0.37	0.06	-1.50	0.01	1.37
2019	0.64	0.01	1.45	0.34	0.57
2020	1.43	0.82	2.22	0.17	0.55
2021	1.95	0.14	1.43	0.21	1.16
الانحراف المعياري	0.65	2.11	1.78	2.75	0.90

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2012-2021).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (4): 55-71
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.4.5

يتضح من الجدول رقم (4):

- ❖ إن مصرف الاتحاد العراقي قد حقق أعلى نسبة من مؤشر الربحية ROA من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (8,70%) لسنة (2013)، مما يشير إلى نجاح المصرف وكفاءة إدارته في تحقيق الأرباح من خلال إجمالي موجوداته.
- ❖ إن المصرف الأهلي العراقي قد حقق أدنى نسبة من مؤشر الربحية ROA من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (-1,50%) لسنة (2018)، مما يشير إلى خسارة المصرف لهذه السنة، وتراجع نشاطه.
- ❖ تراوح مؤشر الربحية ROA للمصارف عينة البحث بين (8,70%) و(-1,50%)، مما يشير إلى اهتمام واضح من قبل إدارة المصارف عينة البحث وللمدة (2012-2021)، من خلال الاحتفاظ بنسب جيدة من مؤشر الربحية عن طريق الاستغلال الأمثل لإجمالي الموجودات بهدف تحقيق أعلى الأرباح.

2. **التحليل المالي لنسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجوداتE/A:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصارف على استخدام رؤوس أموالها في تمويل اجمالي موجوداتها (حميد ومحمد، 2022: 27). ويمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية على اجمالي الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ومن خلال التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف المبحوثة، يظهر الجدول رقم (5) نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات E/A كأحد مؤشرات كفاية رأس المال، وكما يأتي:

الجدول (5): نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات E/A (%)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	15.93	31.34	45.83	19.58	61.45
2013	16.50	35.80	31.07	43.58	35.50
2014	16.00	50.79	42.76	38.74	31.91
2015	17.33	50.98	48.60	41.32	26.84
2016	23.56	50.15	41.09	41.44	26.04
2017	25.40	49.34	47.31	44.28	22.04
2018	23.95	46.63	49.04	47.59	19.18
2019	24.16	49.19	40.56	54.77	19.14
2020	19.61	46.42	34.40	53.75	22.41
2021	20.08	40.42	17.34	53.79	40.13

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2012-2021).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (4): 55-71
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.4.5

يتضح من الجدول رقم (5):

- ❖ إن مصرف المنصور للاستثمار قد حقق أعلى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال E/A من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (61,45%) لسنة (2012)، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والقدرة العالية على حماية أموال المودعين والمساهمين.
- ❖ إن مصرف بغداد قد حقق أدنى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال E/A من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (15,93%) لسنة (2012)، مما جعل قدرته منخفضة في تحمل المخاطر المحتملة وحماية أموال المودعين والمساهمين.
- ❖ تراوح مؤشر كفاية رأس المال E/A للمصارف عينة البحث بين (61,45%) و(15,93%)، الامر الذي يشير الى اهتمام واضح للمصارف عينة البحث وللمدة (2012-2021)، بالاحتفاظ بنسب جيدة من مؤشر كفاية رأس المال E/A.

من خلال استخدام برنامج (Excel 2013) في استخراج قيم Z للنموذج الكمي Z-SCORE الخاص بالمصارف عينة البحث وللمدة (2012-2021)، يظهر الجدول رقم (6) قيمة Z-SCORE الخاص بالاستقرار المالي وكما يأتي:

الجدول (6): قيمة Z-SCORE للاستقرار المالي (بالمرّات)

المصرف / السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	27.48	15.03	28.31	8.18	71.45
2013	28.18	19.41	18.89	19.01	43.00
2014	26.96	26.52	24.66	14.83	37.59
2015	27.22	25.66	27.55	14.98	31.86
2016	38.84	24.60	25.36	15.07	30.24
2017	40.13	23.72	26.85	16.11	25.61
2018	37.43	22.13	26.71	17.31	22.82
2019	38.16	23.31	23.60	20.04	21.89
2020	32.38	22.39	20.57	19.61	25.51
2021	33.88	19.23	10.55	19.64	45.88
المعدل	33.07	22.20	23.31	16.48	35.58

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات برنامج Excel 2013 للمدة (2012-2021).

يتضح من الجدول رقم (6):

- ❖ إن جميع المصارف المبحوثة للمدة (2012-2021) حققت قيم عالية من الاستقرار المالي المقاسة باستخدام نموذج الكمي Z-SCORE، والتي تفوقت بكثير عن المعيار المحدد (Z > 2.99)، والذي يعبر عن قدرة هذه المصارف على تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها والتحوط منها فضلا عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه كافة المتعاملين وتقديمها لمختلف الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية،

- ❖ إن مصرف المنصور للاستثمار قد حقق أعلى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث، والبالغة (35,58) مرّة، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة وامتصاص آثارها السلبية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية سواءً في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.
- ❖ إن مصرف الاتحاد العراقي قد حقق أدنى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (16,48) مرّة، وبالرغم من أنه احتل المرتبة الدنيا بين المصارف عينة البحث، إلا أنه يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة وامتصاص آثارها السلبية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية سواءً في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.
- ❖ تراوح مؤشر الاستقرار المالي مقاساً باستخدام النموذج الكمي Z-SCORE للمصارف المبحوثة بين (35,58) مرّة و(16,48) مرّة، مما يشير إلى تحقيق المصارف المبحوثة وللمدة (2012-2021)، نسب عالية من الربحية وكفاية رأس المال وتحقيق وضع الاستقرار المالي والسعي إلى تحسينه والابتعاد عن الهشاشة المالية. ويوضح الشكل رقم (1) المصرف الأكثر استقراراً إلى المصرف الأقل استقراراً وكما يأتي:

الشكل (1): الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة

المصدر: من إعداد الباحثان وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2012-2021)

ثالثاً. الاختبار الاحصائي للبحث:

1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

أ. **الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل السيولة:** كما ورد في الجدول رقم (7) أدناه، إذ تشير مستويات نسب السيولة إلى أن (المصرف الأهلي العراقي) حقق اعلى نسبة للمتوسط الحسابي (140.3520) وكانت اعلى قيمة (157.9102) وأدنى قيمة (96.65843) وبلغ الانحراف المعياري (18.76043)، وحصل مصرف بغداد على أدنى نسبة للوسط الحسابي (106.4037) وكانت أعلى قيمة (111.1538) وأدنى قيمة (100.2667) وبلغ الانحراف المعياري (3.566166)، حيث يشير الارتفاع في نسبة السيولة إلى امتلاك المصارف للأموال الكافية لحماية المصرف ومودعيه من التعرض للخسائر التي يمكن أن يتعرض لها عند ممارسته لمختلف أنشطته.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.4.5

الجدول (7): الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (السيولة)

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
بغداد	10	106.4037	111.1538	100.2667	3.566166
مصرف الاستثمار العراقي	10	137.5225	147.4250	117.7500	9.674881
المصرف الأهلي العراقي	10	140.3520	157.9102	96.65843	18.76043
مصرف الاتحاد العراقي	10	134.3675	152.6250	110.1100	12.94051
مصرف المنصور للاستثمار	10	115.9307	175.7558	109.5110	19.79996

الجدول: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.12

ب. الإحصاء الوصفي للمتغير التابع الاستقرار المالي: كما ورد في الجدول رقم (8) أدناه، إذ تشير مستويات الاستقرار المالي إلى أن (مصرف المنصور للاستثمار) حقق أعلى نسبة للمتوسط الحسابي (35.58000) وكانت أعلى قيمة (71.45000) أدنى قيمة (21.89000) وبلغ الانحراف المعياري (15.07476)، وحصل مصرف الاتحاد العراقي على أدنى نسبة للوسط الحسابي (16.48000) وكانت أعلى قيمة (20.04000) وادنى قيمة (8.18000) وبلغ الانحراف المعياري (2.789235)، حيث يشير الارتفاع في نسبة الاستقرار المالي إلى قدرة المصارف على ممارستها لمختلف أنشطتها بيسر وسهولة في حال الظروف الاعتيادية او في ظروف الأزمات، أي يعكس القدر العالية للمصارف على تجنبها أو امتصاصها للمخاطر أو الأزمات التي قد تتعرض اليها.

الجدول (8): الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (الاستقرار المالي)

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
بغداد	10	33.07000	40.13000	26.96000	5.332302
مصرف الاستثمار العراقي	10	22.20000	26.52000	15.03000	3.463964
المصرف الأهلي العراقي	10	23.31000	28.31000	10.55000	5.406166
مصرف الاتحاد العراقي	10	16.48000	20.04000	8.18000	2.789235
مصرف المنصور للاستثمار	10	35.58000	71.45000	21.89000	15.07476

الجدول: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.12

2. اختبار فرضية البحث: تحليل التأثير بين السيولة والاستقرار المالي:

يستخدم نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) في اظهار سلوك كل مجموعة بيانات العينة من خلال جعل معلمة الثابت (B_0) وتختلف من عينة لأخرى خلال المدة الزمنية مع الابقاء على الميل الثابت لكل مجموعة البيانات المقطعية ككل وعادة ما يستخدم المتغيرات الوهمية لتجنب حالة وجود مشكلة التعدد الخطي ويطلق على هذه الطريقة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.4.5

ويعد هذا النموذج FEM هو النموذج الملائم لمتغيري البحث، بهدف معرفة درجة تأثير السيولة على الاستقرار المالي.

الجدول (9): نتائج الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Dependent Variable: Z_SCORE				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 11/14/22 Time: 11:40				
Sample: 2012 2021				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 50				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LI	0.256562	0.051160	5.014862	0.0000
C	-6.899310	5.536218	-1.246214	0.2196
	Effects Specification			
Sum squared resid	41.14555	F-statistic		27.77812
Durbin-Watson stat	1.369365	Prob(F-statistic)		0.000000
	Unweighted Statistics			
Sum squared resid	1566.268	Durbin-Watson stat		1.031864

الجدول: من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.12.

- يظهر لنا الجدول أعلاه وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة (LI) كمتغير مستقل، ومؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) كمتغير تابع وكما يأتي:
- عند زيادة مؤشر السيولة بمقدار 100% فان مؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) يزداد بمقدار 25% وهذا مطابق للواقع.
- أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي (0.000000) Prob أصغر من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات، والمتمثلة بالآتي:

1. تعد السيولة مصدر الثقة للمودعين الحاليين والمحتملين، وكلما كانت السيولة كبيرة فأن ذلك يزيد من عنصر الأمان والاطمئنان لديهم على أموالهم المودعة في المصرف.
2. يعبر الاستقرار المالي عن الوضع أو الحالة التي تكون فيها المصارف قادرة على مقاومة الصدمات التي قد تتعرض اليها وامتصاص آثارها السلبية والقيام بجميع وظائفها على أكمل وجه، بالإضافة الى قدرتها على الوفاء بالتزاماته تجاه كافة المتعاملين معها، وتقديمها لمختلف الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية.

3. أظهرت نتائج البحث بأن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية من مؤشر السيولة، حيث فاقت النسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (30%) كحد أدنى من السيولة الواجب الاحتفاظ بها، والذي يعكس التزام هذه المصارف بالالتزام بالمعايير المعتمدة للمحافظة على الملاءة المالية، إذ حقق (المصرف الأهلي العراقي) أعلى نسبة من السيولة من بين المصارف المختارة عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (140.35%)، والذي يعكس القدرة العالية للمصرف في مواجهة الأزمات المالية والخسائر غير المتوقعة وحماية جمهور المودعين وسداد الالتزامات.
4. أظهرت نتائج البحث بأن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية من مؤشر الاستقرار المالي مقاساً بالنموذج الكمي Z-SCORE، حيث فاقت النسبة المحددة وفق النموذج الكمي Z-SCORE البالغة (2,99) مرّة كحد أدنى لتحقيق الاستقرار المالي، إذ حقق (مصرف المنصور للاستثمار) أعلى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (35,58) مرّة، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وامتصاص الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية فضلا عن تقديمه لجميع خدماته المصرفية سواءً في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية، فضلا عن ابتعاده عن الفشل المالي والهشاشة المالية
5. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة (LI) كمتغير مستقل، ومؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) كمتغير تابع.
6. يعد نموذج FEM النموذج الملائم لمتغيري البحث، بهدف معرفة درجة تأثير السيولة على الاستقرار المالي.
7. عند زيادة مؤشر السيولة بمقدار 100% فان مؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) يزداد بمقدار 25 % وهذا مطابق للواقع.
8. أظهرت نتائج البحث قدرة النموذج الكمي Z-SCORE في قياس الاستقرار المالي للمصارف والحكم على وضعها المالي من خلال مقارنة النتائج بالمعايير الخاصة به، إذ إن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية وفقاً لقيم Z، حيث فاقت النسبة المحددة وفق النموذج الكمي Z-SCORE البالغة (2,99) مرّة كحد أدنى لتحقيق الاستقرار المالي، وبعد أخذ الوسط الحسابي لكافة السنوات البحث ولكل مصرف، حقق (مصرف المنصور للاستثمار) أعلى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث، ولكافة سنوات البحث والبالغة (35,58) مرّة مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وامتصاص الاثار السلبية، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية سواءً في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية، فضلا عن ابتعاده عن الهشاشة المالية.

ثانياً. التوصيات: تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات على ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان، والتي يمكن الإفادة منها في تعزيز عمل القطاع المصرفي والحد من الصعوبات المحيطة به، وكما يأتي:

1. ضرورة تركيز المصارف على مؤشر(السيولة) في تقييم المتانة والقوة المالية، كونه المؤشر الأكثر تعبيراً لصلابة وقوة المراكز المالية للمصارف.

2. تخفيض السيولة للمصارف عينة البحث والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة 30%، بالرغم من كونها عامل مهم للتحوط من المخاطر، إلا أنها تؤدي إلى تكدس الأموال في خزائن المصرف وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدنية الربحية.
3. انشاء وحدات داخل المصارف، تكون مهمتها الأساسية مراقبة الاستقرار المالي للمصرف وتزويد إدارة المصرف بموقف المصرف المالي، بما يُمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.
4. ضرورة اعتماد اختبار الاستقرار المالي باستخدام النموذج الكمي Z-SCORE في تقييم المصرف لوضعه المالي بهدف التعرف فيما لو كان المصرف مستقراً أو هشاً مالية، والعمل على تدعيم استقراره المالي من خلال الوقوف على نقاط الضعف وتلافيها والذي ينعكس بالإيجاب على قدرة المصرف في ممارسته لمختلف أنشطته سواء في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الآمام، صلاح الدين محمد أمين والخزعلي، رقية عبد الخضر شنيت، (2017)، "تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية: بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة 2005-2013"، مجلة دراسات محاسبية ومالية-الكلية التقنية الإدارية، المجلد (12)، العدد (41)، العراق.
2. الحمداني، سعد نوري وعبيد، مهند خليفة والحمداني، محمد نوري، (2020)، "قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية-جامعة الفلوجة، المجلد (6)، العدد (2)، العراق.
3. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم علي والاعرجي، صبيان طارق عزيز، (2020)، "القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة بغداد، المجلد (26)، العدد (119)، العراق.
4. الرباطي، أحمد سعد والحداد، صابرين المبروك، (2015)، "إدارة السيولة بالمصارف الاسلامية: الاسس والنظريات"، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، ليبيا.
5. الشكرجي، بشار ذنون، (2012)، "دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها"، مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل، المجلد (35)، العدد (114)، العراق
6. المطيري، حسين محسن توفيق والاسدي، خولة طالب جبار، (2016)، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد"، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (11)، العدد (37)، العراق.
7. توفيق، حسين محسن، " تحليل السيولة المصرفية والعائد والمخاطرة " المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (10)، العدد (30)، العراق.
8. حميد، عباس محمد ومحمد، جمال هداش، (2022)، "تأثير كفاية رأس المال على هيكل التمويل بالمديونية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014-2020)، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية-جامعة الجلفة، المجلد (5)، العدد (2)، الجزائر.
9. حميد، عباس محمد ومحمد، جمال هداش، (2022)، "تأثير كفاية رأس المال على هيكل التمويل بالمديونية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للفترة (2014-2020)، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية-جامعة الجلفة، المجلد (5)، العدد (2)، الجزائر.

10. دردور، أسماء وخوالدي، سليمة، (2020)، "قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر z-score للفترة 2008-2018"، مجلة ASJP للاقتصاد والادارة، المجلد (19)، العدد (2)، الجزائر.
11. غصان، حسن بلقاسم وقندوز، عبد الكريم أحمد، (2021)، " قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية للفترة الممتدة من (2007 إلى 2017)"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة-جامعة الجزائر، المجلد (10)، العدد (2)، الجزائر.
12. فاعور، مؤمنة عدنان، (2019)، "أثر السيولة المصرفية في الربحية والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سوريا.
13. ياسمينة، عمامرة وتركية، هادفي، (2020)، "دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية-جامعة العربي التبسي، المجلد (4)، العدد (2)، الجزائر.
14. يوسف، رواء احمد، (2021)، "قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2017"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية- الجامعة التقنية الشمالية، المجلد (5)، العدد (18)، العراق.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Arifin, n. a., Ariffin, n. m., Ramly, z., and Hashim, m. j., (2021), "The Mediation Role of Interest Rate between Financial Liberalization and Financial Stability". Global Business and Management Research: An International Journal Vol. 13, No. 4.
2. Morgan. Peter& Pontines Victor, (2014), "Financial Stability and Financial Inclusion" ADBI Working Paper Series, ELSEVIER International. NO 488.